نشوء ومراحل تطور القانون الدستوري والدساتير المعاصرة

المحاضر: د. فلاح إسماعيل حاجم

إضافة لما يشير إليه مقرر "القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق" والمصادر المشابهة المعروفة، يمكن الإشارة إلى أن المؤرخين وفقهاء القانون الدستوري قد اختلفوا حول فترة نشوء القانون الدستوري ومراحل تطوره.

ويمكن تلخيص وجهات النظر تلك على الوجه التالي:

١- ذهب فريق إلى أن بداية ظهور القانون الدستوري كمجموعة للقواعد المنظمة لعلاقات اجتماعية مميزة تكون الدولة طرفها الأساسي، تعود إلى ما قبل التاريخ الميلادي وتحديدا في المدن-الحكومات اليونانية القديمة، حيث ولادة الديمقراطية بشكل جنيني، تمثل في تنظيم انتخابات مجالس تلك المدن من قبل طبقة الأحرار ووضع آلية عمل تلك المجالس. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القواعد المنظمة للانتخابات استبعدت العبيد والنساء من المشاركة من الانتخابات. وقد جرت عملية الانتخاب في الساحات العامة، وكان ارتفاع الصوت ترحيبا بالاعلان عن هذا المرشح أو ذلك المعيار الرئيسي لاعتبار المرشح فائزا أم لا. من هنا ظهر مصطلح الصوت والتصويت.

٢- بعض المؤرخين يرى أن القانون الدستوري ظهر عند ظهور أول وثيقة قانونية تعني بتنظيم العلاقات الاجتماعية وخصوصا تلك التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويشير هؤلاء المؤرخين إلى مسلة حمورابي (بابل) وقوانين مانو في الهند.

٣- الغالبية العظمى من المتخصصين يرى أن القانون الدستوري، كقواعد منظمة، ظهر بشكله المعاصر، حينما رأى النور أول دستور مكتوب وهو الدستور الأمريكي في عام ١٧٨٧، وفي هذا السياق يذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار الكتب السماوية أرخت لظهور القانون الدستوري.

٤- احد فقهاء القانون الروس اشار في بداية القرن الماضي إلى أنه ليس هنالك من ضرورة للجدل حول بدايات القانون الدستور، فقد ظهر عندما لم يعد بامكان الحاكم القول (الدولة هي أنا)..

أما بخصوص تطور الدساتير المعاصرة فيمكن الاشارة إلى موجتين من الدساتير المعاصرة، تمتد الموجة الأولى منذ سن الدستور الأمريكي (١٧٨٧) ولغاية الحرب العالمية الثاني وظهور دساتير دول جديدة تحررت

من الاستعمار وامتلكت دساتيرها الخاصة. وهنا يمكن الاشارة إلى أن دساتير الموجة الأولى تتميز بكونها قصيرة وتعالج مواضيع محددة، في حين تتميز دساتير الموجة الثانية بالتفصيل والاسهاب والتأثر بقواعد القانون الدولي، وخصوصا تلك المنظمة والضامنة لحقوق الانسان، مثل اللائحة الدولية لحقوق الانسان الصادرة عام ١٩٤٨ والتي اصبحت مصدرا مهما من مصادر التشريعات الوطنية المختلفة.

ومن المميزات الأخرى المميزة لدساتير الموجة الأولى تلك المتعلقة باسلوب سن الدستور، اذ عرفت تلك المرحلة اسلوبين اساسيين هما اسلوب المنحة واسلوب الجمعية الدستورية، في حين امتازت دساتير الموجة الثانية بظهور اسلوب اكثر ديمقراطية وهو الاستفتاء الشعبي....

يتبع